الفصل الخامس

أزمة التحرر وأزمة التطور

١ - أزمة التحرر وأزمة التطور

أزمتان تحكمان مستقبل العالم العربى: أزمة التحرر وأزمة التطور، وعلى نتائج إدارة الأزمتين يتوقف مستقبل العرب..

المفارقة أن الأزمتين صاحبتا العالم العربى طوال القرن العشرين، وكانتا معا محور الفكر، وساحة الحركة، ومجال العمل والنضال، ومع بدء القرن الحادى والعشرين تعود القضيتان لكى تحتلا مقدمة المشهد السياسى على اتساع العالم العربى، إشارة بأن دورة الزمن قد اكتملت.

جاهد العالم العربى وكافح طويلا ليحقق الاستقلال، كان نيل الاستقلال بخروج الاستعمار وإقامة نظام حكم وطنى هدفا أبى أن يتحقق حتى النصف الأخير من القرن الفائت.. وقد تحقق الاستقلال بالقوة بعد معارك دامية وثورات متتابعة وتضحيات جسيمة، وحين تحقق أدركت الحركات الوطنية أن الاستقلال ليس الغاية الأخيرة، وأن بناء الوطن هو المهمة الأكثر صعوبة وتعقيدا.

ثم تأكد للشعوب العربية بعد تجارب عنيفة أن الحرية أبعد وأوسع كثيرا من الاستقلال، فإذا كان الاستقلال نظام حكم وطنى يلبى طموح الجماهير بعد رحيل قوات الاستعمار خارج الحدود الدولية، فإن الحرية تتسع لتشمل حرية القرار السياسى والانحياز

الاجتماعى وما يترتب عليه من توجهات اقتصادية.. وفى الوقت نفسه تعنى الحرية حق الجماهير فى الاختيار بين بدائل وخيارات تمتد من الأيديولوجيات والأنساق الفكرية الحاكمة حتى أنظمة الحكم وأشخاص الحكام.

وليس هناك ما هو أعظم من معركة ١٩٥٦ تجسيدا للصراع الحتمى بين إرادة التقدم الوطنى وإرادات القوى الكبرى.

كانت قوات الاحتلال البريطانى قد خرجت عام ١٩٥٤ فقط بالقوة وبالسلاح والمقاومة بعد مفاوضات لم تنقطع منذ ثورة ١٩١٩، وبذلك نجحت ثورة يوليو فى أن تعلمنا أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، غير أن النظام الثورى الحاكم أدرك على الفور أن ما استرد لم يكن سوى وطن غارق فى التخلف بعد أن ظل زمنا طويلا خارج مسيرة التاريخ.

حين أصبح واضحا أن تحقيق الحرية مرهون بتحقيق التقدم، ثبت أن التقدم مرهون بامتلاك الوسائل والموارد، ولما كان كلاهما مرهونا بإرادة القوى العظمى، فقد اكتملت الدائرة حين أصبحت الحرية شرطا لاستعادة الموارد وامتلاك الوسائل الضرورية لتحقيق التقدم.. كانت الحرب ذروة من ذرى التداخل بين التحرر والتطور.

كانت حرب ١٩٥٦ حربا فاصلة فى تاريخ المنطقة العربية. فقد أرست تلك الحرب عددا من المبادئ الاستراتيجية الأصيلة والقوانين الحاكمة مازالت تحكم منطقتنا حتى تلك اللحظة. أولها: أن

منطقة الشرق الأوسط منطقة سيادة للقوة العظمى المسيطرة فى عصرها. حين كانت بريطانيا ومعها فرنسا هما القوتان العظميان كان لهما حق السيادة على الشرق الأوسط، وحين انسحبت عنهما صفات القوى العظمى لتذهب للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، أصبح الشرق الأوسط منطقة سيادة مشتركة ومتصارع عليها فى الوقت نفسه بين القوتين العظميين فى عصرهما، وكان الإنذار السوفيتى الأمريكى المشترك إيذانا بانتقال السيادة.

وكما تصارعت بريطانيا وفرنسا حتى اتفقتا على تقسيم السيادة، فقد تصارعت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى غير أن الصراع بينهما اخترق حدود الوفاق حتى لقى الاتحاد السوفيتى مصرعه، فأصبح لها السيادة المطلقة فى المنطقة.. ومنذ تلك اللحظة ليس لأحد من خارج المنطقة أن يتدخل ضد الإرادة الأمريكية فيها إلا بما تسمح به.. وسيظل دور القوى الدولية من الاتحاد الأوروبى، وروسيا والصين محدودا ومحكوما بهذا القانون الذى وضعت حرب ١٩٥٦ أساسه ومازال ساريا حتى اليوم.

القانون الثانى: أنه ليس لقوة من داخل المنطقة أن تتصور أن لها القدرة على مصارعة الإرادة الأمريكية.. جربت مصر عام ٦٧ وجربت ليبيا مرارا وجربت السودان قليلا وجربت المقاومة الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٨٢ وكان للعراق حظ التجربة الأخيرة. ومازالت بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة هنا وهناك تعتقد أن لها الحق فى التجربة.

القانون الثالث: يخص إسرائيل.. ليس لإسرائيل أن تدخل حربا أو أن تستخدم سلاحا دون اتفاق مع القوة العظمى صاحبة السيادة فى المنطقة أو دون موافقة منها على أقل تقدير، وقد أدركت إسرائيل على الفور أن مكانة القوة العظمى قد انتقلت من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، واختارت إسرائيل والولايات المتحدة كل منهما الأخرى.

هكذا لم تحارب إسرائيل أبدا دون اتفاق أو موافقة.. كانت حرب ٦٧ اتفاقا أمريكيا إسرائيليا. وخاضت حرب لبنان ٨٢ بموافقة أمريكية.

لم يكن ضرب المفاعل العراقى استثناء ولا كانت الغارة الإسرائيلية على تونس التى استهدفت قيادات المقاومة الفلسطينية واستشهد فيها أبو جهاد خروجا على القاعدة، كذلك لم يكن اكتساح الضفة الغربية الأخير سوى تطبيق آخر لذلك المبدأ الحاكم لسياسات المنطقة منذ ذلك الحين.

وشهد أكتوبر ٧٣ إعمالا عكسيا لذات المبدأ.. ليس لأحد أن يحارب إسرائيل رغما عن الإرادة الأمريكية إلا وجد نفسه فى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة.

رابع القوانين الحاكمة للحركة السياسية فى منطقتنا تخص مصر، وهى أن مصر بموقعها الجغرافى، ومكانتها التاريخية، وقدراتها البشرية، موعودة بدور إقليمى وقومى مشدودة إليه

مدعوة للقيام به. وهى فى الوقت نفسه محكومة بعلاقة خاصة معقدة ومتداخلة بالقوة العظمى المسيطرة فى المنطقة وهى بالضرورة القوة العظمى العالمية فى عصرها.

حين كانت بريطانيا هى الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس كانت مصر مستعمرة بريطانية وكانت قوات الاحتلال البريطانية تتمركز فى القاهرة وفوق الشواطىء الشمالية وفى قناة السويس وعلى ساحلى البحر الأحمر والمتوسط.

وقبل ذلك حين كانت تركيا دولة عظمى كانت مصر ولاية تركية.. ومن قبل حين كانت الإمبراطوريات الإسلامية هى القوة العظمى كانت مصر جزءا أصيلا منها، وفى عصر الإمبراطورية الرومانية كانت مصر مستعمرة رومانية.. وفى كل الأحوال والعصور كانت مصر جزءا لا يتجزأ من حركة الفكر والعقيدة والحضارة.

«مصر دائما فى حوزة القوة العظمى».. لم يكن ذلك القانون جديدا، بل كان قديما قدم التاريخ. كان الجديد هو دورها القومى، ومنذ ذلك الحين ومصر تعيش أزمة التحرر.

مكانها ومكانتها يفرضان عليها علاقة خاصة مع القوة العظمى، ثم إنها بإرادتها مضافة إلى مكانها ومكانتها مدعوة لقيادة حركة التحرر فى المنطقة.

وفى عام ١٩٥٦ أدركت مصر اتصال التحرر والتطور، ليس ممكنا للتحرر أن يتحقق دون أن نقطع أشواطا على طريق التقدم

الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والمعرفى.. وليس للتطور أن يتحقق إلا باستقلال الإرادة الوطنية.. المضى على طريق التطور يصطدم بإرادات عظمى.. وهى إرادات تدرك أن مضى مصر على طريق التطور سيدفعها تلقائيا إلى طلب التحرر.. ليس لنفسها فقط، بل يدفعها حتما لقيادة حركة التحرر فى المنطقة بأسرها. والزحف فى طريق التحرر أولى أن يصطدم بإرادات عظمى. وقد حاول محمد على أن يحقق تطورا فى داخل مصر ثم حاول أن ينطلق خارجها، وانتهت محاولته الرائدة بالهزيمة والاستسلام.. ولحقت به محاولة إسماعيل الطموحة داخليا، المتواضعة خارجيا..

وحاول أحمد عرابى أن ينال لمصر الحرية فى الداخل فانتهت محاولته المشرفة بالهزيمة والاحتلال.. وحاول جمال عبد الناصر أن يمضى على الطريقين فى الداخل والخارج وانتهت محاولته التاريخية العظيمة بالهزيمة والشهادة.

فقد كانت حرب ١٩٦٧ ضربة موجعة لتجربة التحرير - التطور المصرية، واستعادة وتأكيدا لقوانين السياسة الدولية الحاكمة للمنطقة. كانت ضربة للرغبة السوفيتية فى المشاركة فى السيادة الإقليمية، وكانت خطوة مهمة فى الصراع الأمريكى السوفيتى، وكانت تستهدف «إقناع» مصر بأن موقعها مع الولايات المتحدة وليس مع غيرها.

ولم يكن فى مقدور مصر أن تخضع للدروس العصيبة كما لم يكن بإمكانها أن تتجاهلها. وجاء أنور السادات عقلا نافذا يدرك ضرورات استعادة الأرض والكرامة وإرادة مرنة تحارب وتسالم، تفاجىء وتناور وروحا ملهمة رأت قبل الجميع أن الولايات المتحدة هى المرشحة للانفراد بدور القوة العظمى.. وبالعقل النافذ والإرادة المرنة والروح الملهمة تصرف وتحرك بإدراك واحترام لقوانين السياسة والسيادة فى المنطقة.. وفى ومضة من زمن أعاد مصر المتراجعة الجريحة إلى نقطة البداية على الطريقين ومضى.

منذ ذلك الحين والقيادة المصرية تحيا وتدير الأزمتين وتمضى حثيثا على الطريقين.. كانت معركة استعادة طابا دون حرب عام ١٩٨٩ قمة من قمم النجاح فى إدارة الأزمتين.. هذا دورها وهذا هو التحدى الذى يواجهنا – نحن المصريين – جيلا بعد جيل.. علينا أن نديره بوعى وإرادة لا نتركه يديرنا ويحكمنا أو أن ندعه يشتتنا ويحيرنا.. وهو تحد لا نملك أن نضجر منه.. ولا أن ندير وجوهنا بعيدا عنه.

يطالب البعض أن نمضى على واحد من الطريقين وأن نترك الآخر.. البعض يصرخ مناديا بالتحرر حتى لو أودى ذلك بالتطور، والبعض يطالب بادعاء الحكمة أن نتخلى عن إرادة التحرر ويسوق الحجة تلو الأخرى أن زمن التحرر قد مضى، وأن علينا أن نلتفت فقط إلى التطور.

وتزداد الحيرة ويزداد الموقف تعقيدا بفعل رسائل وضغوط قادمة إلينا من القوة العظمى صاحبة الهيمنة العالمية غير المسبوقة.. وهى رسائل تدعى الرغبة فى دفع مصر على طريق الديموقراطية والتقدم معا، فهل تريد الولايات المتحدة لمصر فعلا مزيدا من الديموقراطية؟.. وهل تشغل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط نفسها بتقدم المجتمع المصرى؟.. وهل تتسق الدعاوى الأمريكية مع العلاقة الخاصة بين القوة العظمى وإسرائيل؟.

أسئلة تحتاج إلى وقفة أخرى.

٢ - بين مطالب التحرر وضرورات التقـــدم

على مشارف القرن العشرين كانت مصر ساحة للخلاف إلى حد الصراع، وللتراشق إلى حد الاتهام. كانت قناعة أنصار التحرر أن الاستقلال هو الهدف الأسمى وأن مصر الحرة وحدها قادرة على بناء التقدم. وكان هؤلاء قوام الحزب الوطنى الذى قاد تأسيسه مصطفى كامل. وعلى الجانب الآخر كان قطاع من المفكرين والمثقفين يرون أن الحرية لا تتحقق إلا بعد أن نقطع شوطا على طريق التقدم ويؤكدون أن الحكمة تقتضى تكريس كل الجهد لدفع المجتمع المصرى على طريق التطور.. وقد شكل هؤلاء حزب الأمة الذى وضع فلسفته أحمد لطفى السيد وتزعمه الإمام محمد عبده الذى وافته المنية قبل نشأته الرسمية بعامين فتولى رئاسته حسن عبد الرازق «باشا».

يلفت النظر أولا أن الحزبين قاما فى عام واحد ١٩٠٧ وبفارق شهر واحد، وكان حزب الأمة أسبق فى إعلان التأسيس فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ وتلاه الحزب الوطنى فى ٢٢ أكتوبر.. وكأن التيارين يشد كل منهما الآخر فإذا برز أحدهما ظهر له الآخر على الفور. وثانيا: أن كلا منهما تشكل بمساندة قوة داخلية ساعدته على جمع

الأنصار والمؤيدين وتركت له حرية الحركة والعمل. وبينما استند الحزب الوطنى إلى مباركة الخديوى عباس، اعتمد حزب الأمة على تأييد الإنجليز الذى بلغ درجة مشاركة اللورد فيندلى الرجل الثانى فى السفارة البريطانية فى تأسيس الحزب.

مواقف مصطفى كامل لخصها الأستاذ محمد عودة فى كتابه «ليبراليون وشموليون»، إذ سجل ما كتب مصطفى كامل: إننا نطلب استقلال وطننا وحرية ديارنا ونتمسك بهذا المطلب إلى آخر لحظة.. إن الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون صباح مساء هى الاستقلال والدستور. ومع اختيار مصطفى كامل رئيسا مدى الحياة أعلن الحزب الوطنى مبادئه، وتصدرها منح مصر استقلالها الداخلى وإقامة حكومة دستورية ثم يجىء بعد ذلك نشر التعليم وتنمية الزراعة والصناعة والتجارة وتحسين الأحوال الصحية.

أما حزب الأمة فقد صاغ أحمد لطفى السيد برنامجه على أساس أن الوقت لم يحن بعد لمناقشة مسألة الاحتلال، لأن الاستقلال لا ينال إلا بالتدرج، لأن الطفرة محال، وعوامل التشبث بها خطرة، وأن استقلال الأمم ليس بضاعة حاضرة، ولكن نتيجة ضرورية لعمل طويل متعب، والثمرة الناضجة لكفاءات مختلفة، وما أشد «طيش الأحلام» التى تملأ آذاننا بالطنين والدعوة أن نلم شعثنا وندعم جامعتنا ونتحد فى وضع صيغة «أطماعنا» ثم نأخذ قواعد المدنية الحديثة ثم نشهر استقلالنا، كل ذلك فى جيل واحد. آمن حزب

الأمة بأن الأمة بزعاماتها لا بعوامها وأن العامة فى كل مكان يتبعون هؤلاء الزعماء، لا تختلف فى ذلك حكومة من حكومات أوروبا الديمقراطية ملوكية كانت أو جمهورية، وأن طبقة العامة فى كل أمة لا تعنى كثيرا بالمسائل السياسية لانشغالها بأعمالها المعاشية فلا ينتظر من عامة الأمة أن تعرف وتهتم بدستورها، و«علينا» ألا نهتم بنشر مبادئنا بين العامة لأننا نرمى إلى اكتساب المفكرين والمهذبين ولأننا لسنا حزب جمهور العامة».

نشعر بالألفة حين نقرأ رأى اللورد كرومر، فقد كتب إلى لندن: «لا أظن أن هناك عاقلا يمكن أن يتصور أن شعبا رزح قرونا طويلة تحت أشد أنواع الحكومات والنظم قهرا وذلا وفسادا وقاسى على أيدى حكام طغاة وسفاحين من الفراعنة حتى الباشوات المعاصرين وأن شعبا ٩٠٪ من رجاله و ١٠٠٪ من نسائه أميون لا يقرءون ولا يكتبون يمكن أن ينتفض فجأة ويتمخض عن مواهب وقدرات تؤهله لأن يحكم نفسه، وأن تقوم به حكومة مسئولة أمام برلمان كامل السلطات. إن مثل هذا المشروع لا يعدو أن يكون هزلا وعبثا، بل إنه وهم مستحيل ولا يمكن أن يتحقق فى الحاضر أو المستقبل أو فى أى وقت من الأوقات.. وأن ذلك ظلم صارخ ليس فقط للمصالح الأوروبية ولكن لمصالح عشرة أو اثنى عشر مليونا فى مصر أفنيت أجمل سنوات حياتى من أجل خلاصهم وانتشالهم والارتقاء بهم ماديا ومعنويا».

ليس هذا فقط بل استطاع اللورد أن «يكتشف نخبة ممتازة ذات مكانة وسطوة ومواهب ويتكاثر عددهم يوما بعد يوم وإن لم يكن لهم القدرة على الصخب والضجيج الذى يجيده الحزب الوطنى المزعوم.. وبذلك يصبح هؤلاء هم الوطنيين الحقيقيين.. والأمل الوحيد فى قيام وطنية مصرية حقيقية يعتمد - فى رأى اللورد- على هؤلاء. وعلينا - نحن الإنجليز - أن نقدم لهم المساعدة والمساندة التى يستحقونها والتى لم يتلقوها من قبل لأسباب عديدة».

كان هذا هو رأى الإنجليز فى مطلع القرن وبعد أربعين عاما، بالضبط فى عام ١٩٤٦، جاء إلى مصر الماريشال البريطانى «سمطس» الذى كان واحدا من دعامات الإمبراطورية التى لم تكن تغرب عنها الشمس. وفى القاهرة قابل الملك ورئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى لكى يقول للاثنين «إن تحقيق الأمانى المصرية يحتاج إلى إدخال إصلاحات اجتماعية على أوضاع الناس فى مصر أكثر مما يحتاج إلى إخراج القوات البريطانية منها».

هذا ما نقله لنا من المذكرات البريطانية الأستاذ هيكل.. ثم ينقل لنا ما هو أهم وهو العلاقة المعقدة بين الديمقراطية ودبابات الاحتلال وجيوش القوى العظمى. كانت (دبابات التغيير) قد أعادت حزب الأغلبية للحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢.. ولم يكن الهدف هو الديمقراطية، إنما كان ضمان وقوف الأغلبية مؤيدة لبريطانيا

وهى تخوض «الحرب ضد النازى» وكان الوفد قد عقد الصفقة التى تعيده إلى الحكم وتستجيب للمطالب الاستراتيجية للقوة العظمى. كان هذا أفضل نماذج «الديمقراطية الراضخة» أو «المتعاونة».. وقد عبر لورد آخر هو اللورد كيلرن عن رأى الإمبراطورية حين صرخ فى رئيس الديوان الملكى قائلا: «لماذا تصرون على دفع الملك إلى صدام مع وزارة تمثل الأغلبية فى بلده. لم يتعلم القصر حتى الآن درس احترام الدستور من أيام الملك فؤاد وزغلول حتى الآن».

ما الجديد - إذا - حين يكتب توماس فريدمان: «نحن لا نريد من مصر أن تكون رجل شرطة لنا، نحن نريدها أن تكون داعية تقدم لنا.. وأن تقود العالم العربى والإسلامى إلى التحديث برسالة تقدمية تعددية وديمقراطية» وحين يطالب مصر بأن تتخلى عن مناهضة إسرائيل لكى تتفرغ لنفسها؟

هل هناك جديد حين يقول: «كان على مصر أن تكون تايوان البحر المتوسط» والرسالة واضحة على مصر أن تكون تايوان وليس الصين!

وفى خطاب انتظره العالم العربى كثيرا طالب الرئيس بوش الابن الفلسطينيين بإصلاح السلطة الفلسطينية أولا قبل العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلى.. وأعلن أن على الفلسطينيين التخلص من

الفساد ونبذ الإرهاب وإزاحة الدكتاتورية واختيار قيادة أخرى غير الرئيس عرفات.. بالديمقراطية!.. وعندها فقط يستحق الفلسطينيون دولة مبدئية.

وحين سُئلت «كوندوليسا رايس» عن رد الفعل الأمريكى إذا ما انتخب الشعب الفلسطينى عرفات.. كان الرد الأمريكى واضحا: للديمقراطية عواقبها!

ما الجديد فى كتابات توماس فريدمان وخطاب الرئيس بوش والآراء الديمقراطية لمستشارة الأم القومى؟

ربما كان الأمر جديدا للأمريكيين.. أما نحن العرب فقد اعتدنا أن نطالب بالحرية فنجد أنفسنا مطالبين بإصلاح أنفسنا أولا. ليست هذه هى المرة الأولى التى يرتبط فيها منح الاستقلال بالتخلص أولا من الفساد ثم بنبذ الإرهاب والتوقف عن ممارسة العنف ضد الاحتلال.

داهمتنا دبابات التغيير من قبل.. وحكمتنا الديمقراطيات المتعاونة من قبل.

وقد يفيد أن نقرأ فلسفة حزب الأمة المعلنة عام ١٩٠٧: «إن سياستنا مع الإنجليز لا تخلو من أحد وضعين. إما سياسة عناد وعداء وإما سياسة مسالمة واستسلام. ولا شك أن سياسة المعاندة عقيمة. إذ كيف يقبل المعاند من معانده حسابا على أعماله بل كيف يرجو العدو من عدوه إصلاحا؟! ولهذا لا يبقى إلا سياسة

المسالمة والمحاسنة مقرونة بالمحاسبة وأول مظاهر المحاسبة هو المجاملة.

ما الغريب - إذًا - حين تطالب فصائل فلسطينية وعربية عديدة باتباع سياسة المسالمة والاستسلام والمحاسبة التى تبدأ بالمجاملة؟ خاصة حين تتم المجاملة تحت حصار الدبابات وقصف الطائرات.

فى كل الأحوال سيبقى التطور ضرورة قومية وستظل الديمقراطية مطلبا من مطالب الحرية والتقدم فى الوقت نفسه، لكنها الديمقراطية التى تحقق تطلعات الشعوب العربية وتعبر عن قناعاتها الحقيقية.. مهما كانت العواقب.

٣ - من هو الآخر؟

تتصاعد فى الآونة الأخيرة الدعوة إلى قبول الآخر، وقد تحولت الدعوة مؤخرا إلى التبشير بثقافة جديدة هى (ثقافة قبول الآخر). واكتسب الأمر بعدا جديدا بإعلان اليونسكو عام ٢٠٠٠ عاما لثقافة السلام.

تتوالى الكتابات والأعمال الفنية. وفى الطريق جهود دولية لترسيخ الدعوة لضم مزيد من المثقفين والمفكرين إلى صفوف المبشرين بقبول الآخر.

كل هذا ونحن لم نسأل أنفسنا السؤال البديهى: من هو الآخر؟.. من هو الآخر تاريخيا وجغرافيا فى منطقتنا العربية؟

تحاول الدعوة أن تقودنا إلى نتيجة مضمونها أن القبطى هو الآخر بالنسبة للمسلم، والعكس، وأن الأفريقى هو الآخر بالنسبة للعربى، والعكس. كما أن كل من هو غير عربى هو الآخر بالنسبة للعربى والشيعى والسنى، كل منهما آخر عند أخيه. وأن كل خلاف أيديولوجى وبُعد جغرافى هو فاصل بين أنا وآخر.

ولكى تكتسب الدعوة أهمية وعمقا فإنها تجدُ فى البحث عن الآخر إلى حد إيجاده من العدم أحيانا. كما تبذل جهدا بالغا فى

محاولة تمييز الذات، وفى بناء الأسوار هنا وهناك، لكى يكون هنا (أنا) وهناك (آخر).

وهى بعد أن تبذل كل الجهد فى بناء الأسوار ووضع الفواصل، تحاول بإنسانية تحسد عليها أن تفتح طاقات فى أسوار قامت هى ببنائها وتدعو أطرافًا ميزتها هى، إلى أن تمد أيديها إلى بعضها البعض عبر فواصل كانت هى من قام بتخطيطها.

ويعمل المفكرون الداعون إلى قبول الآخر على رفع العلامات اللازمة فوق الأسوار المرفوعة وعلى طول الخطوط المقترحة. هكذا تستطيع فرق العمل الآتية فى القريب أن تشرع فى إبداع الحلول للمشاكل التى سبق تجهيزها.

ليس فى الأمر مؤامرة. كل ما هنالك أن الآخر الحقيقى فى المنطقة يريدنا جميعا أن نصبح آخرين بالنسبة لبعضنا البعض. وحين تحتشد المنطقة بالشعور بالأنا وبتمييز الآخر فإنها تصبح جاهزة للمرحلة القادمة وهى قبول الآخر، كل آخر فى المنطقة.

فيصبح - وفقا للدعوة - على المسلمين أن يقبلوا الأقباط، ويكون على الأقباط أن يقبلوا المسلمين، مع أنهم يقبلون بعضهم البعض بالفعل منذ زمن بعيد.. قبولا تاريخيا وجغرافيا وحضاريا.

ويكون الحل المقترح للصراع الطائفى فى لبنان هو فى قبول الآخر. وقد كانت لبنان وستبقى مجتمعا عربيا موحدا له

خصائصه المميزة وتوازناته التاريخية تطعمت فيها الطائفية بالدين لكى تكتسب تعقيدا يصعب حله.

وتصبح قضية السودان هى قضية قبول الآخر. مع أنها قضية عرقية تاريخية متعددة الأبعاد دخل الدين فى طياتها هى الأخرى لكى يكسبها تعقيدا يصعب حله.

وفى ظل الدعوة إلى قبول الآخر «الدينى» و«العرقى» و«الطائفى» و«المذهبى» يصبح منطقيا أن تشمل الدعوة الآخر الوارد إلى المنطقة باعتباره مجرد آخر دينى عرقى طائفى.. هكذا يصبح مطلوبا من كل الآخرين أن يقبلوا مجرد (آخر) غريب بينهم.

إن البحث فى التاريخ المعاصر للمنطقة العربية يدفعنا إلى التساؤل عن الهدف من وراء جرنا إلى قبول الآخر. فطوال القرن التاسع عشر وعلى مدى ثلاثة أرباع القرن العشرين لم ينشأ صراع يندفع فيه أهل المنطقة إلى حمل السلاح إلا دفاعا عن الاستقلال ضد الاستعمار الغربى أو تحرير الأرض من المحتل الإسرائيلى.

ولم يتوجه السلاح العربى إلى الصدور العربية إلا فى أعقاب حرب أكتوبر آخر (الحروب العربية الإسرائيلية) إذا استثنينا أيلول الأسود.

فى لبنان اشتعلت الحرب الأهلية. وفى السودان ثار الجنوب مطالبا بالاستقلال. وفى مصر والجزائر عادت فصائل المجاهدين فى

أفغانستان بعد أن أدت مهمتها هناك لكى تؤدى مهامٌ أخرى على أرض الوطن.

وفى كل حالة لم يكن الاختلاف – دينيا أو مذهبيا أو طائفيا أو عرقيا – هو أساس الصراع.

إنما كان الصراع سياسيا. وكان التميز المذهبى والطائفى والعرقى غطاء للصراع السياسى.

إلا إذا كنا ننتظر من القادة أن يقولوا لشعوبهم أو لجنودهم إنهم يحاربون لتحقيق أطماع سياسية أو لانتزاع حقوق الآخرين.

وفى كل مرة كان الوجود الخارجى أكثر وضوحا من سابقه. فلم يتفجر التوازن اللبنانى إلا حين أرادت الفصائل المختلفة انتزاع حقوق سياسية ليست لها أو النيل من حقوق طوائف أخرى.

وجاءت المساندة الخارجية لتضمن التوجيه السياسى وتقدم الدعم العسكرى.

وفى السودان تداخل التبشير الدينى مع تأكيد الاختلاف العرقى. إلا أن الصراع العسكرى لم ينطلق إلا حين توفرت له الأسباب السياسية وجاءه السلاح.

كانت هناك عناصر داخلية عرقية ودينية إلا أن الصراع لا ينشأ إلا لأسباب سياسية ولا يشتعل إلا بوجود السلاح والتدريب عليه.

ويبقى دور الخارج الذى لم يعد يحتاج إلى إعادة بحث أو تأكيد.

أما مصر فلم تعرف الاضطهاد الدينى إلا على يد الإمبراطورية الرومانية.

وفى نهاية القرن العشرين لم يكن الإرهاب موجها إلى الأقباط بقدر ما كان موجها إلى الدولة ولم يسقط ضحايا له من الأقباط بقدر ما سقط من المسلمين. وكان وراء الإرهاب أهداف سياسية.

لم يكن للإرهاب فى مصر أبعاد ثقافية وليس له أساس دينى.

وليس لدينا فى مصر صراع عرقى. ليس هناك فى مصر آخر. كلنا مصريون.

كان للإرهاب أهداف سياسية وتوفر له السلاح وأجزل له الدعم الخارجى فتفجر العنف.

وسيبقى التسامح الدينى والعرقى أحد مكونات الفكر العربى طوال العصر الحديث.

أما القضية التى تستحق الالتفات فهى التسامح السياسى.

إن الآخر السياسى فى المنطقة العربية هو وحده الذى يقابل بالرفض.

إن الإصرار على الربط بين نشر ثقافة قبول الآخر وبين دعم ثقافة السلام يثير عددا من الأسئلة.

أولها، هل السلام قضية ثقافية؟ **وثانيها**، هل قبول إسرائيل فى المنطقة العربية قضية ثقافية؟

وثالثها: هل هناك محاولة للربط بين العداء الصهيونى للعرب والاضطهاد الأوروبى لليهود؟

لا أعتقد أن السلام قضية ثقافية. السلام قضية سياسية تتعلق بالأمن القومى والسيادة الوطنية.

ولا ينبغى الاستسلام لمحاولة تصوير العداء بيننا وبين إسرائيل من زاوية رفض الآخر.

إن المدخل الثقافى ينطوى على سخرية مهينة بالتاريخ وإهدار مريب لحقائق الجغرافيا.

وهل كانت دير ياسين وصبرا وشاتيلا مذابح ثقافية؟

وهل كانت حروب ٤٨ و٥٦ و٦٧ و٧٣ و٨٢ حروبا ثقافية؟

هل انطلقت الحروب العربية الإسرائيلية من رفض الآخر الثقافى أو الدينى أو الطائفى؟

إن هذا المدخل يضع الصراع فى المنطقة فى مرتبة موازية للصراع فى البلقان، ولست فى حاجة إلى بيان الفوارق بين الحالتين.

وأول الفوارق أن إسرائيل دولة لم يكن لها وجود فى المنطقة قبل خمسين عاما، بل لم يكن هناك قبلها شعب اسمه الإسرائيليون.

إن قبول إسرائيل فى المنطقة ليس قضية ثقافية. فإسرائيل لم تنشأ لأسباب ثقافية أو حتى دينية.

وقد عاش اليهود فى المنطقة العربية يتمتعون بالقبول ويحظون بالاحترام.

وفى مصر بالذات كان لهم نفوذ اقتصادى قوى وظل هذا النفوذ قائما حتى بعد قيام إسرائيل، ولم تتم تصفيته إلا بعد العدوان الفرنسى البريطانى الإسرائيلى عام ١٩٥٦، كما تستحق كل قوة اقتصادية تعمل ضد مصلحة الأمة.

لقد لقى اليهود اضطهادا فى أوروبا وليس فى المنطقة العربية. وهو اضطهاد يتفق مع تاريخ أوروبا الدموى. إذا كان تاريخ أوروبا هو تاريخ الصراع الثقافى والدينى والعرقى والأيديولوجى والاقتصادى، فلا أظننا فى حاجة إلى إستيراد هذا التاريخ حتى لو حاول الأوروبيون تصديره إلى العالم كله.

قد يكون قبول اليهود قضية ثقافية فى أوروبا. وقد يكون الإيمان بإسرائيل قضية ثقافية أمريكية أو هو أجد أهم مكونات الثقافة والإيمان الأمريكى.

أما نحن فإن للقضية عندنا أوجها وأسبابا أخرى.

نحن نرحب بثقافة السلام إذا استطعنا أن نتذكر من اعتدى، ويعتدى على من، ومن يحتل أرض من، ومن الذى يسعى إلى الاعتراف بالوجود والاستقلال.

إن الحديث عن ثقافة السلام يتضمن اعترافا بأن العدوان متبادل. إلا أن البادئ بالعدوان سيظل واضحا فى الذهن العربى غير قابل للالتباس.

وإذا كان المقصود بقبول الآخر ثقافة التسامح، فإن الإسلام والمسيحية كلاهما قائم على التسامح.

ويبقى الذين يظنون أنهم شعب الله المختار. والذين يؤمنون بأن الآخرين هم الأغيار.

وإذا كان المقصود هو قبول الغرب فى المنطقة، فالواقع أن وجودهم مقبول بل ومرغوب بأكثر مما يريدون.

بل إن التاريخ الحديث للمنطقة العربية هو قصة حب من طرف واحد مع الغرب. أو هو قصة غرام عفيف من طرف يتقرب تقابله ممارسة استغلالية باردة من طرف يتعالى.

وكم من الدول التى قامت بدعم الغرب ومباركته وكم من القادة بدءوا بتقديم الزهور للغرب وانتهوا بالشكوى من الهجر والنسيان أو بادروا بالثورة والعصيان.

وكم من العرب يتلخص حلمهم فى الحياة فى كنف الحضارة الأوروبية سواء هنا أم هناك.

وأخيرا من الذى أفرز نظرية صدام الحضارات؟ ومن الذى يوشك أن ينجح فى تحويل النظرية إلى حقيقة واقعة؟ الغرب أم العرب؟

لقد ضلت الدعوة إلى التسامح طريقها إلينا. وأرى أنه من الواجب أن نعيدها إلى أصحابها لأنهم أحوج الناس إليها.

٤ - قاطرة التخلف الشرق أوسطى

تحاول إسرائيل – وقد نجحت تقريبا – أن تقنع العالم بأنها واحة التقدم فى المنطقة العربية. وقد جسد بيريز دعاوى إسرائيل فى دافوس فى بداية هذا العام، حين قال: إن إسرائيل هى نقطة ضوء فى منطقة مظلمة، وأنها جزيرة متقدمة فى محيط من الفقر والجهل والتخلف.

ولم تكن تلك أولى نظريات بيريز ولن تكون آخرها. فقد ظل بيريز يجوب المنطقة العربية طوال التسعينات لكى يروج «للشرق أوسطية». وقد قدمها وهى أهم نظرياته لمرحلة ما بعد السلام فى كتاب يحمل اسم «شرق أوسط جديد». ثم لخص أهدافه فى مؤتمر التعاون الإقليمى فى المغرب حين قال: «إن دول المنطقة أسلمت قيادها لمصر طوال أربعين عاما، فكانت النتيجة منطقة منقسمة على نفسها، تعانى تدهورا اقتصاديا وحضاريا. وعلى هذه الدول أن تعطى دور القيادة لإسرائيل لأربعين عاما قادمة، ثم ترى المحصلة النهائية، التى لن تكون سوى ازدهار اقتصادى وتقدم حضارى. ولا يبدو أن دعوة بيريز قد قوبلت بالرفض الكامل. فهناك دول عربية هنا وهناك، تسير قدما، علنا وخفية، على طريق التعاون الاقتصادى والتنسيق السياسى مع إسرائيل.

وتقوم دعاوى التقدم الإسرائيلى على ثلاثة مرتكزات:

أولا: الديمقراطية: إذ تزوج إسرائيل لفكرة أنها الدولة الديموقراطية الوحيدة بالمنطقة.

ثانيا: الازدهار الاقتصادى: بزعم أن بلوغ دخل الفرد فى إسرائيل أضعاف دخله فى كثير من الدول العربية دليل على قوة الاقتصاد الإسرائيلى.

ثالثا: التقدم العلمى والتكنولوجى: وتعتمد إسرائيل فى تقديم صورتها كدولة منتمية إلى العالم المتقدم على الاختراقات البالغة التى حققتها فى تكنولوجيا الكمبيوتر والليزر والاتصالات والتطبيقات العسكرية لهذه التكنولوجيا فى مجالات الاستشعار عن بعد وتصنيع وتوجيه الصواريخ والصواريخ المضادة للصواريخ.

على أية حال بينما تجد دعوة بيريز دعما من الغرب وقبولا لدى البعض فى العالم العربى فإننى شخصيا أرى أن إسرائيل قد أدت دورها طوال النصف الأخير من القرن العشرين كقاطرة تجر المنطقة العربية على طريق التخلف.

علينا أولا: أن ندرك أن إسرائيل لم تكن لتنشأ لو لم يكن وجودها يحقق مصالح حيوية واستراتيجية للقوى الكبرى، إنجلترا وفرنسا فى النصف الأول ثم الولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الأخير من القرن العشرين. وستظل تتلقى دعما هائلا من القوى الكبرى ذات المصالح فى المنطقة، لأنها تؤدى دورا أساسيا فى خدمة تلك المصالح.

لا أعتقد فى صحة المقولات التى تردد أن إسرائيل هى المتحكم فى السياسة الخارجية الأمريكية. فالولايات المتحدة يهمها أولا وأخيرا مصالحها الخاصة. وحتى هذه اللحظة أثبت الواقع أن قيام إسرائيل ودعمها وضمان تفوقها قد أفاد المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة. ومن ناحية أخرى فإن الغضب العربى لم يضر تلك المصالح كثيرا.

يمكننا ثانيا: أن نلاحظ أن إسرائيل أدت وتؤدى وظيفتها على خير وجه وقدمت للولايات المتحدة وللغرب خدمات جليلة استحقت فى مقابلها كل ما حصلت عليه من معونات اقتصادية ودعم علمى وتكنولوجى وعسكرى. وأهم هذه الخدمات هو الإبقاء على المنطقة العربية فى حالة التردى الراهنة.

وثالثا: إن كل دعاوى التقدم الإسرائيلى مردود عليها:

أولا: تفخر إسرائيل بأنها واحة الديموقراطية فى المنطقة. إلا أن إسرائيل تقدم نموذجا للديموقراطية لا مثيل له فى العالم. فإسرائيل «ديموقراطية عسكرية». ليس من الصعب ملاحظة أن رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك كان أكثر جنرال حصل على نياشين فى تاريخ إسرائيل.

وليس لذلك سوى معنى واحد. أنه أفضل من حارب العرب.. وأكثر من أراق من دمائهم. أما خلفه فى رئاسة الوزراء فهو آرييل

شارون. والرجل لا يحتاج إلى تعريف، شأنه شأن كل السفاحين. وكذلك كان قادة إسرائيل بلا استثناء، إما من الجنرالات وإما من زعماء العصابات الصهيونية. ثم إن للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية حضورًا شديد الثقل فى الحياة العامة فى إسرائيل، من الإعلام إلى الأحزاب إلى الحكومة وحتى الجامعات ومراكز الأبحاث.

والسبب فى الحقيقة أن المجتمع الإسرائيلى مجتمع عسكرى. فالكل جنود، بعضهم نظاميون والآخرون فى صفوف الاحتياط. والاقتصاد الإسرائيلى اقتصاد حرب. والتعليم والتربية تهدف إلى تخريج عناصر مقاتلة، إما فى الخدمة العسكرية وإما فى المستوطنات. والإعلام فى أغلبه آلة دعاية وتعبئة وليس جهازًا لبث المعلومات وإبداء الرأى.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الديموقراطية الإسرائيلية غارقة فى الفساد. رئيس الوزراء الأسبق نيتانياهو تعرض للتحقيق لتورطه فى قضايا فساد واستغلال نفوذ. وقد حصل على البراءة لعدم كفاية الأدلة فى الوقت الذى أكد فيه المدعى العام اقتناعه بصحة الاتهامات. رئيس الجمهورية السابق عيزرا فايتسمان تقدم باستقالته بعد ثبوت تورطه هو الآخر فى تلقى رشاوى. بل إن باراك أيضا لم يسلم، فهناك تحقيقات حول مخالفات مالية وقعت فيها حملته الانتخابية. ومن بعدهما لم يسلم شارون وابنه وحزبهما الليكود من فضائح الفساد.

ثانيا: لا يستطيع أحد فى المنطقة أن يجارى الاقتصاد الإسرائيلى فهو اقتصاد قائم فى الأساس على الدعم الخارجى، ونعلم جميعا أن إسرائيل هى أكبر دولة تتلقى المعونات فى العالم، وربما فى التاريخ. فقد تلقت إسرائيل – وفق تقرير أمريكى – ١٦ مليار دولار سنويًا من الولايات المتحدة طوال الثلاثين عامًا الأخيرة. وبينما نحاول فى مصر إنجاز تقدم اقتصادى حقيقى قائم على أسس ذاتية، فإن إسرائيل تقدم نموذجا رديئا لاقتصاد قواعده خارج بلاده.

إن ارتباط الاقتصاد بالسياسة يفسر التناقض بين اقتصادنا واقتصاد إسرائيل. فعلى مدى قرنين من الزمان ظلت مصر تسعى للاستقلال. وأصبح معروفا أن الاستقلال الكامل للإرادة الوطنية يحتاج اقتصادا قويا مستقلا. أما إسرائيل فقد سعت منذ نشأتها إلى الاعتماد والارتباط بأقصى ما تستطيع بالقوة العظمى فى العالم. لذا ولدت فى رحم الإمبراطورية البريطانية، واشتد عودها فى كنف الإمبراطورية الأمريكية. وترى إسرائيل – ولها كل الحق – أن هذا الارتباط هو الضمان الوحيد لوجودها وسر تفوقها.

ثالثا: إن التقدم التكنولوجى فى إسرائيل كاقتصادها، قادم من خارج حدودها. وما كان للتفوق التكنولوجى الإسرائيلى أن يكون لولا شراكتها الاستراتيجية مع القوة التكنولوجية الأولى فى عالم اليوم. فالقوة النووية الإسرائيلية، أهديت إليها من فرنسا. وحتى اليوم فإن معهد وايزمان فخر التكنولوجيا الإسرائيلية، يستضيف

بانتظام خيرة علماء الولايات المتحدة للتدريس ومباشرة الأبحاث العلمية. ولم يعد سرا أن أحمد زويل قضى عاما متصلا هناك، بخلاف زيارات متقطعة، يقدم أحدث ما لديه من علوم الليزر يُشرِك فيها العلماء الإسرائيليين ويشاركهم البحث والتطوير.

أسطورة التفوق الإسرائيلى أسطورة زائفة. فالسيادة الإسرائيلية لا تكون الا بدعم هائل تتلقاه من خارج حدودها، من القوى التى يفيدها وجود إسرائيل ويهمها تفوقها وتسعى لاستخدامها للسيطرة على المنطقة كلها.

المشكلة الحقيقية أن إسرائيل اشتبكت طوال النصف الأول من القرن العشرين مع الأنظمة القومية العربية، التى أعلنت أن القضاء على إسرائيل هو هدفها الأول. وقد تلقت الأنظمة القومية العربية هزيمتها الكبرى فى يونيو ٦٧، وبانتهاء القرن العشرين فإن هذه الأنظمة تبدو محاصرة ومهزومة، بينا تبدو إسرائيل منتصرة ومزهوة بتفوقها الساحق. لذا فهى تقدم نموذجا للقوة فى المنطقة. وحين يسأل الكثير منا نفسه لماذا تراجعنا بينما تتقدم إسرائيل، فإن الإجابة تأتى من هنا وهناك: أنظروا إلى إسرائيل، ثم أنظروا إلى أنفسكم!

والهدف هو أن تصبح إسرائيل هى النموذج والمثال. والصيحات ترتفع كل يوم بأن علينا أن نكون كإسرائيل إذا أردنا أن نهزمها أو على الأقل نحد من تفوقها. فما هى طبيعة النموذج الإسرائيلى؟

أولا: الدولة العنصرية: إسرائيل دولة الصهاينة، ولا أحد غيرهم. كل من هو غير صهيونى لا مكان له على أرض إسرائيل. وحين أراد العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية المطالبة بالمساواة على أساس الجنسية، اخترق رصاص الدمدم أجسادهم كإخوانهم من العرب الفلسطينيين، وارتفعت دعاوى استحقاقهم للقتل والطرد من إسرائيل. هل هناك دولة عنصرية أخرى فى المنطقة؟

ثانيا: الدولة الدينية: فلا مكان لغير اليهود فى إسرائيل. الآخرون هم الأغيار. وبينما تمطر السماء علينا بنظريات قبول الآخر، فلا مكان فى إسرائيل لأى قبول لأى آخر.

إن تفوق إسرائيل وانتصارها على الدول القومية العربية أحد أسباب ارتفاع الأفكار الداعية إلى إقامة الدولة الدينية فى أرجاء العالم العربى. فها هى ذى دولة دينية يهودية ألحقت الهزيمة بالدول القومية. وها هم أولاء قوم استعادوا هويتهم المفقودة منذ دهور، بل وأعادوا إحياء لغتهم المندثرة، لذا ترتفع الدعاوى هنا وهناك بأن الدولة الإسلامية وحدها هى القادرة على الوقوف فى وجه إسرائيل، فالعودة إلى الماضى هى التى تحقق النصر المؤزر.. وأن استعادة الهوية القبطية وإعادة إحياء اللغة القبطية والعمل على إنشاء الدولة القبطية هى ملاذ الأقباط ومستقبلهم. ولم لا؟. ألم ينجح اليهود فى كل ذلك بمساعدة القوى العظمى؟.

ويبدو متسقا مع هذا الفكر أن الثورة الوحيدة التى شهدتها المنطقة فى ربع القرن الأخير أسفرت عن إنشاء دولة دينية فى إيران.

ثالثا: دولة المجتل: وهل هناك دولة واحدة فى المنطقة تحتل بالقوة المسلحة أراض دول مجاورة لها غير إسرائيل؟

ليس غريبا - إذًا - أن يطالب صدام حسين - بعد احتلال الكويت- بانسحاب إسرائيل أولا من الأراضى التى تحتلها شرطا لانسحابه من الكويت. وأظنه ظل حتى سقوط بغداد واختفائه مندهشا من رد الفعل العالمى الهائل، لإقدامه على عمل مارسته إسرائيل طويلا، فلم يتجمع تحالف دولى لتحرير الأرض العربية، ولم يتقرر حصار إسرائيل اقتصاديا، أو تفكيك ترسانتها الهائلة من أسلحة الدمار الشامل.

رابعا: الدولة المارقة: إذا كانت هناك دولة فى المنطقة ينطبق عليها هذا الوصف فهى أولا إسرائيل. فلم يصدر فى تاريخ المنظمات الدولية كل هذه القرارات بإدانة دولة مثلما تقرر فى حق إسرائيل. وليس هناك دولة غيرها تملك ولا تتورع عن استخدام كل هذه الأسلحة المحرمة دوليا. ومع ذلك فلا يبدو أن لدى إسرائيل أية نية للاستجابة. وقد حاولنا أن ننبه العالم إلى أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى لم توقع على معاهدة حظر السلاح النووى، وفى النهاية لم نجد بدا من التوقيع مع الامتناع عن التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد حاول العقيد القذافى أن يحتج بعدم استجابة إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، لكى يمتنع عن تسليم المتهمين فى قضية لوكيربى، فوقع فريسة للحصار الدولى مدة عشر سنوات حتى سلم بما تريده الولايات المتحدة وبريطانيا، ونفذتاه بقوة القانون الدولى.

خامسا: إن ما نشهده اليوم على الأرض الفلسطينية، هو نوع من الإبادة العرقية. لم يعد هدف الجيش الإسرائيلى إخماد المظاهرات والاحتجاجات. إنما يسعى الإسرائيليون إلى قتل كل من يستطيعون قتله من العرب على أرض فلسطين، وطرد وإرهاب من تبقى لكى يتركوا أرضهم للغاصبين المعتدين، بحيث لا يبقى عليها سوى الإسرائيليين وحدهم. ورغم حساسية الناتو المفرطة من التطهير العرقى فى كوسوفو، فليس متوقعا أن يحرك ساكنا إزاء التطهير العرقى للعرب على أرض فلسطين. هل يكون غريبا بعد ذلك أن يسكت الجميع عن عملية التطهير العرقى الذى مارسه النظام التركى ضد الأكراد؟

سادسا: الإرهاب: لم تكن إسرائيل لتنشأ لولا عصابات الإرهاب التى قادها مؤسسو الدولة بن جوريون وبيجين وشامير. وكلهم أصبحوا رؤساء للوزراء. لا عجب أن الإرهاب الإسرائيلى نموذج يحتذى من العراق إلى الجزائر.

فى كل هذا كانت إسرائيل هى النموذج وهى المثال. وهناك حملة هائلة للترويج للانتصار الذى حققته، وللهزيمة التى لحقت

بالأنظمة العربية القومية. والهدف نشر القيم التى تمثلها إسرائيل، قيم التخلف، فى أرجاء المنطقة. ومحاصرة قيم وركائز التقدم التى حاولت وتحاول عدد من الدول القومية أن تنشرها على أرضها. والمحصلة أن تظل المنطقة أسيرة لإسرائيل وتظل إسرائيل هى غرفة العمليات ومركز القيادة. نبيت نفكر فى كيف نحارب إسرائيل أو كيف نسالمها أو نساومها، وكيف نلحق بها أو نصبح مثلها. وتصوروا كيف كان يمكن أن يكون العالم العربى لو أن إسرائيل لم تكن موجودة!

هكذا كان للوجود الإسرائيلى هدف ومازالت له وظيفة. وإسرائيل تؤدى دورها بأفضل ما تستطيع.. لذا فهى تجنى المكافآت وتحصل على ما تريد. فى هذا يمكن أن ننظر إلى إسرائيل ونسأل أنفسنا هل أدينا واجبنا؟ هل فعلنا ونفعل كل ما نستطيع؟

أظن أن أمامنا الكثير..

وأول ما نفعله أن نفلت من الأسر.. أسر النموذج الإسرائيلى.. وأسر وهم الهزيمة. فإسرائيل ليست هى المثل الأعلى، ونحن - على رغم كل ما وقع وعلى رغم كل ما يبهج أعداءنا - لم ننته إلى الهزيمة الكاملة بعد.